نظرة في الكتاب المعنْون بعنوان

« مقدمة في النحو »

المنسوب الى الإمام خَلَف الأحمر

— ١ —

أهدتني وزارة الثقافة والإرشاد بالجمهورية السورية ثلة من منشوراتها المفيدة فشكراً جزيلاً لها ، وكان من بين هذه الطائفة من المنشورات نسخة من كتاب عنوانه (مقدمة في النحو) منسوبة إلى خلف الأحمر نشره وعلّق عليه الأستاذ المحقق عز الدين التنوخي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق ذو المباحث الجمة القيمة ، وإنه كتاب نادر في عصره ، ومثالٌ لِطور من أطوار التآليف النحوية . فشكراً للأستاذ التنوخي على ما أحيا ، وعلى ما غذّى وأنمى ، كدأبه المشهور ، في كل عمله المشكور .

وقد كان فيما حققه وعلقه كفايةٌ للباحث ، وكفاءةٌ لما لأصله من المباحث ، سوى أن مِثل هذا العِلْق يدعو الهِمّةَ إلى زيادة الإمعان ، وقد لاحت لي عند مُطالعته مَعان ، هي مخيم للذِهن ومَعان ، وقديماً قيل منهومان لا يَشبعان ، لذلك رأيت أن أُعوزها بما لاح لي . حتى إذا ضُمّ ذلك إلى فوائد الناشر كان مضربَ كم ترك الأول الآخر .

مؤلف هذه المقدمة

مرّت قرون لم يجر فيها ذِكْر لمؤلفات خلف الأحمر ، ولم يُذكر له في كتب التراجم إلاّ كتابُه في جبال العرب وما قيل فيها من الشعر الذي لا نعرف

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

شيئاً عن وجوده اليوم ، فكان ظهورُ هـذه المقدمة حدَثاً جديداً في تاريخ تطور دراسة النحو ؛ ولا سندَ يُستنَد إليه في صحة نسبة هذه المقدمة إلى خلف الأحمر إلا ما رقمه ناسخُ النسخة ، ولعلّ فيه كفاية تُغلّب الظن بصحة نسبة الكتاب اليه لانتفاء دواعي التدليس والإلحاق ولتوفر قرائن الصّدق ، وليس لنسبة كثير من الكتب الوحيدة إلى أربابها أكثرُ من وجود اسم المؤلف على الكتاب . ولا يَريبنا في ذلك ما وقع في أثنائه من جملة « قال خلفُ الأحمر رحمه الله » فإن مثل ذلك يكثر وروده وأكثرَ منه تجَليةً وترحُّما ، وهو مما يُقحمه الرُّواة عن المؤلفين .

إنّ الذين ترجموا لخلف الأحمر مثل أبي البركات الأنباري وابن النديم وياقوت لم يَذكروا هذه المقدمة ، ولعل عدم تعرضهم لهذا لأنهم لم يعثروا عليها لِقلّة تداولها ، ولعلّها لم تَشِع في التعليم أو لم تلبَثْ إلا قليلاً إذ استغنى المعلمون عنها بما عُمل بعدها من المقدّمات مثل مقدمة أبي العباس المبرد ذكرها في كشف الظنون ولم نقف عليها ، ولا ندري أهي موجودة ؟ ومثل عوامل الشيخ عبد القاهر المتوفى سنة ٤٧١ ، وانموذج الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ ، ثم مقدمة ابن آجرّوم المتوفى سنة ٧٢٣ ، ومقدمات ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ . وليس في الكلمة التي رقمت في أول النسخة كلمةُ « ربّ يسر وأعن بلطفك » ما يُكسب الظن قوة ، إذ الافتتاح بأمثال هذه الكلمة في نسخ الكتب مستمر في سائر العصور غير مقصور على العصور الأولى فلا يغلّب ظنّ نسبة التأليف إلى أحد الأقدمين وذلك من صنيع الناسخين والورّاقين ، وقد تختلف نسخ الكتاب في تلك الفواتح ، والأكثر ان تعرو عنها . وانما يقصد الناسخون بمثلها الاستعانة على إتمام العمل ولذلك لا تجد في كشف الظنون تعريف فواتح التآليف بمثل تلك الكلمات .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وما الكلمة الواقعة في مطبوعة كتاب سيبويه ببولاق إلا من عمل ناسخ النسخة المطبوع عليها أو من عمل مخطِّط لوحة الفاتحة المطبوع ، ولا توجد تلك الكلمة في مطبوعة كتاب سيبويه بباريس سنة ١٨٨١ م التي هي طبعة علمية مقابلة بعدة نسخ عتيقة منسوبة ، ولا توجد أيضاً في مخطوطة كتاب سيبويه العتيقة وهي بجامع الزيتونة ؛ قال في كشف الظنون أول كتاب سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » .

هل يعد خلف الأحمر من أئمة النحو وهل يعد من نحاة المذهب البصري أو من نحاة المذهب الكوفي ؟

ان تفوق خلف الأحمر وشهرته بين أهل العربية كانت أكثر ما تكون في الناحية الأدبية وما يتفرع عليها من النقد والموازنة واثبات اللغة ، فقد كان فذّاً في رواية أشعار العرب رجالاً وقبائل ، ونشأت عنده من ممارسة ذلك ملكة الذوق بأساليب بلغاء العرب وفصيح الاستعمال ؛ وحسبك من ذلك ما رواه الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز عن الأصمعي قال : جاء أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يوماً إلى بشار بن برد فأنشدهما قصيدته في سلم بن قتيبة :

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير

فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ — مكان إن ذاك النجاح في التبكير — بكّرا فالنجاح في التبكير — كان أحسن ، فقال بشار إنما بنيتُها أعرابية وحشية ولو قلتُ ، بكرا فالنجاح في التبكير كان هذا من كلام المولدين ، فقام خلفٌ فقبّله بين عينيه ، اهـ .

فكان خلف في هذا الشأن إماماً غير مدافَع ؛ والأخبار عنه في هذا كثيرة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

في كثرة محفوظاته وفي تهمته بوضع القصائد من نظمه وينسبُها إلى بعض مشاهير الشعراء فتشتبه على النقاد بأشعار من تُنسب اليهم ، وقد تطرق الشك بعضَ مروياته وكثرُ الجدال في تصحيح ذلك . فأما في جانب علم النحو فلا شبهةَ في أنه معدود من أئمة النحاة لذلك نرى النحاة قد عَزَوْا اليه آراء خاصة به في مسائل من النحو ليست بقليلة .

ان علم النحو ظهر في الكوفة فيما دوّنه أبو الأسود الدؤلي في خلافة الخليفة الرابع ولكن الكوفة والبصرة كانتا مدينتين نزلت قبائل العرب حولها من نجْديين ويَمَنيين أهل الفصاحة فنزلت مثل عُقيل وهُذيل وبني عامر حول البصرة . ومثل أسد وتميم حول الكوفه ، فكان لأهل المدينتين حظ من مخالطة الفصحاء واستعمال العربية الفصحى ، وربما كان أهل البصرة أكثر تفرغاً لذلك لأن الكوفة كانت معدودة دار الجند ؛ وعُرفت بذلك في قول عَبدة بن الطَّبيب :

ان التي ضَرَبت بيتاً مُهاجِرَةً بكوفة الجند غالت ودّها غول

وكان النحاة فيها متقابسين مسائلهم ، ولم يقع تمايز بين طريقة البصريين وطريقة الكوفيين إلا بعد انحياز سيبويه وشيعته بالبصرة ، وانحياز الكسائي وشيعته بالكوفة ؛ وكان ظهور خلف الأحمر فُصيل ذلك فكان في عصر التقابس ولكنه غلب عليه اتباع النحاة الكوفيين ووافقهم في مسائل كثيرة من مسائل الخلاف فنسب اليهم .

وطريقة نحاة الكوفة أسعد بمنهج خلف إذ كانت تغلب عليه رواية أشعار العرب وفيها من نوادر الاستعمال توسعات تُلجئهم اليها الضرورة ، ثم يُتابع بعضُهم بعضاً فيها ، فكان نحاة الكوفة يوسّعون القواعد النحوية بمراعاة أن يسوغوا للمولدين استعمال ما يرد في شعر العرب خلافاً لنحاة البصرة الذين لا يجيزون القياس على كثير من ذلك ، فكثير مما يجعله نحاة البصرة مستثنى من القاعدة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويصفونه بالندور يجعله نحاة الكوفة من تمام القاعدة ، فنحاة البصرة أشد تثبتاً وأضيق اشتراطاً ، ولذلك كان الكوفيون يأخذون عن البصريين ، وكان البصريون لا يرضون بالأخذ على الكوفيين كما في المزهر . ومعنى هذا أن ذلك بعد أن افترق المذهبان بتحيز أتباع سيبويه وأتباع الكسائي لا فيما قبل ذلك ، ويظهر أن نحاة البصرة أرادوا ردّ المولدين إلى اتّباع الاستعمال الشائع في العربية حفاظاً على سلامة اللغة من أخطاء المولدين كيلا تلتبس بتوسعات العرب الصرحاء حفظاً لقرار اللغة قراراً مكينا .

فأما الذين وصفوا خلفاً الأحمر بالبصري فإنهم أرادوا نسبته إلى البلد الذي نشأ فيه وعُرف به وهو محمل كلام أبي الطيب الحلبي في كتابه مراتب النحويين ، والسيوطي في ترجمته من بغية الوعاة . ومن أجل ذلك لم يترجم له السيرافي في كتاب أخبار النحويين البصريين ، وهذا أبو البركات الأنباري في كتاب الانصاف قال صراحة في المسألة الحادية عشرة« : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين ، إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية » وتبعه الرضيُّ في شرح الكافية في باب المفعول به . وآثار كونه من أصحاب الطريقة الكوفية تظهر في مواضع من هذه المقدمة إذ يقدّم ذكر الكوفيين على البصريين كقوله : « وهو الذي يسميه الكوفيون الاستيناء (كذا) ويسميه البصريون القطع[1] وقوله : « والتحقيق يسميه الكوفيون الإيجاب »[2] ونحو ذلك فلم يبق مجال للشك في أن خلفاً كان في عداد نحاة الكُوفة وعلى هذا سنبني النظر في توضيح مسائل هذه المقدمة .

والأصل في نسبة الناس أن ينسبوا إلى قبائلهم وأجدادهم ثم الى مواطنهم

(١) صفحة ٥٣ من المقدمة .
(٢) صفحة ٨٠ من المقدمة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبلادهم ومن القليل أن ينسبوا إلى النِّحَل والأديان والمذاهب ؛ فإذا كان الاسم المنسوب اليه بيّن الدلالة على النسبة فذاك ، وإلا وجب التمحيص لذلك تراهم كثيراً ما يقولون في النسبة الى القبائل إذا كان المنسوب من موالي القبيلة أن يتبعوا النسب بقولهم مَوْلاهم . وقالوا في ترجمة أبي مسعود البدري عُقْبةَ بن عمرو الأنصاري البدري أنه نُسب إلى بدر لأنه كان يسكن ببدر وليس هو ممن شهد بدراً على أصح الأقوال . ومثل ذلك أن أبا منصور الأزهري اللغوي هو منسوب إلى جد جده أزهر فلا يتوهم أنه منسوب إلى الجامع الأزهر ، فإنه عُرف بهذا قبل أن يصطلح الناس على نسبة خرّيج الجامع الأزهر إليه ، وكذلك نسبة القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي بالمالكي فانها نسبة إلى جدٍّ جدِّ جدِّه مالك بن طَوْق صاحب الرحبة وليس نسبةً إلى مذهب مالك الذي كان من جِلة فقهائه ؛ ولقد أشار المعري إلى الأمرين بقوله فيه حين نزل بمعرة النعمان :

والمالكي بنُ نصر زار في سفرٍ ... بلادنا فحمدنا النأي والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً ... وينشر المِلكَ الضِّلّيلَ إن شعرا

فوصف خلف بالبصري لأنه سكن البصرة طويلاً تبعاً لمولاه بلال بن أبي بردة الذي ولي شرطة البصرة سنة ١٠٩ ، ثم وُلي عاملاً بها ثم قاضياً إلى أن عُزل سنة ١٢٠ ، وإن كان أصل مواليه من أهل الكوفة من أصحاب الخليفة الرابع . قال ابن حزم في الجمهرة : « كان عقب أبي بردة منتشراً بين الكوفة والبصرة (١) » .

فبحق ينقشع التردد في مذهب خلف في النحو أنه كوفي المذهب ، وينهار ما بُني على عَدِّه بصريَّ المذهب في النحو من استبعاد أن يخطّىء سيبويه وهو

(١) صفحة ٣٧٤ طبع دار المعارف بالقاهرة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

من أهل طريقته ثم إبطال أن يكون خلف هو الذي ألقى المسائل على سيبويه في مجلس المناظرة ، على انه لو فرض انتساب خلف إلى المذهب البصري لم يكن ذلك مَثاراً لاستبعاد وقوع خلاف بينه وبين سيبويه في مسائل ، فطالما اختلف علماء أهل المذهب الواحد في مسائل من علمهم . وليس فيما رواه أكثر الرواة لخبر مجلس المناظرة تعيينُ أي الأحمرين حضر ذلك المجلس ، ولا ما يمنع أن يكون كلاهما حاضره فأي دليل يدفع أن خلفاً مع الحاضرين . وقد أثبت ابن الانباري في كتاب الإنصاف فقال : « حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه ومن حضر من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله الخ. »(١) وكذلك عين خلفاً الأحمر ابنُ هشام ، ولا ينفي ذلك أن يكون عليُّ بن المبارك الأحمر حاضراً كما حكاه القفطي ؛ ولا يتعارض الخبران لإمكان أن يحضر كلاهما . وأما الذي ألقى المسائل على سيبويه فهو خلف الأحمر لا محالة ، لأنه بالمكانة التي تؤهله لذلك يومئذ وهو أعظم شهرة يومئذ من علي بن المبارك الأحمر وأسن منه . فهذا وجه للجمع بين القولين . فان اتبعنا طريقة الترجيح فترجيح ما قاله ابن الأنباري وابن هشام أولى من ترجيح ما قاله القفطي ، لأن ابن هشام من أئمة الطائفة النحوية ، فهو أثبت فيما يرويه من أخبارهم وآرائهم ، وأهل الدار أدرى بما فيها .

ولا يُعرف تعيينُ الذي ألقى المسائل على سيبويه بأنه علي بن المبارك لغير القفطي ، وفيه نظر ، فالذي أثبته غيره بالأسانيد الصحيحة الاقتصار على ذكر الملقب بالأحمر كما في الأشباه والنظائر بسند الزجاجي . وإذا جاز الوهم على ابن هشام في تعيين الأحمر بأنه خلف فجواز الوهم على القفطي مثله ، فلا موجب لترجيح أحد الكلامين على الآخر . على ان القفطي قد صرح في ترجمة

(١) صفحة ٢٩٣ طبع ليدن .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

علي بن المبارك الأحمر بأنه لم يكن له ذكر قبل أن يستخلفه الكسائي لتأديب أولاد الرشيد لمّا أصاب الكسائيَّ الوَضَحُ في وجهه ، حتى انه لما سماه لأولاد الرشيد قالوا لم تأت لنا بأحد متقدم في العلم ، وذكر أيضاً أن الأحمر لم يكن له قبل ذلك ذكر ولا يعرف [1] وهذا يُغلّب الظن بأنه لم يكن يوم المناظرة بالرتبة التي تخوله حضور ذلك المجلس مع أول من حضر وقد يكون عليٌّ الاحمر حضر في رفقة الكسائي لأنه من أبرز تلامذته ، فأما خلف فقد ذكروه فيمن حضروا قبل حضور الكسائي . ويظهر أن هذه المناظرة وقعت في حدود سنة ثمان وسبعين ومائة ، لأن الكسائي وُصف بأنه معلم أبناء الرشيد ، وأول أبناء الرشيد محمد الأمين ولد سنه سبعين ومائة ، فيكون ابتداء تعليمه في حدود سنة سبع وسبعين ومائة .

وصف هذه المقدمة

قال مؤلف المقدمة : انه رأى النحويين استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم من الاختصار الذي يخف على المبتدئ حفظه (ولعله عرّض في كلامه هذا بسيبويه في كتابه إذ لم يشتهر كتاب في النحو قبله إلا ما يُذكر عن كتاب الجامع وكتاب الاكمال والمكمل لعيسى بن عمر الثقفي شيخ الخليل) . قال : « فرأى أن يؤلف كتاباً يجمع الأصول والأدوات والعوامل يستغني به المتعلم عن التطويل فيما يصلح لسانه أو ما يكتبه أو شعر ينشده » ، يريد ما يخفف عليهم استحضاره في إقامة إعراب الكلام بحيث تعتاد السنتهم إعراب الكلمة إذا وقعت بعد كلمة أخرى مما يكثر دورانه

(١) صفحة ٢١٦ ، جزء ٢ ، انباه الرواة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الألسنة لفهم مواقع الكلام التي هي مفتاح فهم معناه وافهامه . فما تشتمل عليه هذه المقدمة أكثره ضوابط وعلامات وليس المسائلَ والقواعد ، إذ جمع فيها نظائر من الكلم يكثر اقتران بعض الكلم بها ويتحد إعراب الكلم الواقعة بأثرها ، فجعل هذه المقدمة مفتاحاً للنحو إذا أتقنها المبتدئ استطاع أن ينتقل إلى تعلم القواعد والمسائل . وان ما تشتمل عليه هذه المقدمة مما يليق بالمتعلم الذي حذق القرآن وقارب أو تهيأ لمغادرة الكُتّاب إلى حلَق العلم . وما أشد شبهها بضوابط آي القرآن المتشابهة الألفاظ المختلفة الإعراب التي يلقنها السادة المؤدبون لحفاظ القرآن لئلا يخطئوا في الرفع ونحوه مثل قول بعضهم :

خَفْضُ الحياةِ بالمتاعِ والمَثَل وزهرةٍ وزينة وفي وعَرَضٍ نقل
ورفعها من بعد غرّتكمُ وما الخ ...

ومسائلها لا تسلم من نقض ولا تخلو من نقض ، فهي قليلة الجدوى اليوم في تلقين علم النحو للمبتدئين ، لأن ما جاء بعدها من المقدمات أوفى وأوضح مثل المقدمة الاجرومية ، ولكنها محدثة في تصوير طور من أطوار تعليم النحو للمبتدئين . وقد تضمنت مع ذلك تنبيهات على فصيح الاستعمال ونكته . ومن مزاياها إكثار الأمثلة ، وتوخي الأمثلة من القرآن . وقد ذكر من المسائل ما لا يليق بالمبتدئ مثل مسألة قوله تعالى « كَبُرَتْ كَلِمَةً » في صفحة ٦٠ — ٦١ ، ومثل باب الحكاية صفحة ٧٣ ، ومسألة تأويل آية « واسجُدوا لله الذي خلقهن » في باب المذكر والمؤنث صفحة ٩٥ .

ويظهر انه توخّى ما اتفق البصريون والكوفيون على صحة استعماله كما قال في مبحث مُنذ[1] « تخفض بها كلَ شيء مما أنت فيه (وهذا خفضه واجب) ،

(١) صفحة ٨٣ من المقدمة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وما قد مضى » (والخفض في هذا راجع وليس بواجب) . وقال في مبحث مذ : « تخفض بها ما أنت فيه (وهذا واجب) ، وترفع بها ما مضى »[1] (والرفع راجح وليس بواجب) ، وهذا الحكم متفق عليه بين النحاة وإنما اختلافهم في علته .

ولا يراعي في اقتران الكلمتين أن تكون الأولى عاملة في الثانية لقلة جدوى ذلك للمبتدئ ، ولذلك تراه عد « هل » في الكلمات التي يُرفع الاسم بعدها وليس لهل عمل فيما بعدها ، وعد معها « بل » وهو حرف عامل بالعطف .

وتراه قال : (باب حروف الإشارات وهي حروف الرفع) صفحة ٦٥ يعني بها أسماء الإشارة إذا وقعت في أول الجملة فهي مبتدأ والمبتدأ رافع للخبر باتفاق النحاة .

ايضاح ما يحتاج اليه من المقدمة

١ — قال المؤلف (في صفحة ٣٥) : « وحرفٌ جاء لِمعنًى وهذا الحرف هو الأداة التي بها ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل » ، فالباء في قوله « بها ترفع » باء الملابسة أي المصاحبة مثل التي في قوله تعالى « تنبت بالدهن » وليست باء السببية لأن كثيراً مما عده المؤلف من الأدوات ليس عاملاً للإعراب فليس بسبب في حصول علامات الإعراب .

ويتعين أن يكون اسم الموصول في قوله « التي بها ترفع » صادقاً على جمع — أي على لفظ ثلاثة من قوله « العربية على ثلاثةٍ » والتقدير الثلاثة التي بها ترفع الخ وليس صادقاً على الأداة لأنه جعلها هنا تفسيراً لحرف جاء لمعنى ، إذ ليس في نوع الحرف الذي جاء لمعنى ما يرفع الاسم ، وتكون جملة « وهذا الحرف هو

(١) صفحة ٨٤ من المقدمة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأداة » جملةً معترضة . ووقع في المطبوعة « التي ترفع » ، والذي في صورة المخطوطة « التي بها ترفع » وهو أظهر لأن كثيراً من تلك الأدوات غير عامل فلزم أن تكون تاء المضارعة في قوله « ترفع » تاء الخطاب خطاباً لناظر كتابه ، وكذلك نظائر هذه العبارة في هذه المقدمة . ألا ترى انه عد من هذه الادوات حبذا ونعم والاسم بعدهما مرفوع على أنه فاعل ورأيُ المؤلف أن العامل في الفاعل الرفع هو معنى الفاعلية لا الفعل الذي قبله كما هو محكي عنه في علم النحو . وأيضاً عد في باب الحروف التي ينصب ما بعدها افعالاً منصوباتها مفاعيل ، والمؤلف يرى ان ناصب المفعول به هو معنى المفعولية لا الفعل .

٢ — وقال (في صفحة ٣٦) « وبل » وهو تسامح مع المبتدئ لئلا تزدحم القواعد في ذهنه الضعيف لأن بل قد لا يكون ما بعدها مرفوعاً فإنها إذا عطفت المفرد كان تابعاً لاعراب ما قبله بالعطف فيكون مجروراً وتارة منصوباً وتارة مرفوعا .

٣ — وقال (في صفحة ٣٩) « وكم » ومراده إذا وقع بعدها اسم المسؤول عن كميته نحو كم مالك وليس يريد بذلك تمييز كم . وكذلك قوله عقبه « وبكم » يريد به إذا قلت بكم هذا وقد راعى المؤلف غالب ما ينطق به الناس .

٤ — ووقع في صفحة ٤١ كلمة « وليثت » وهو خطأ لا محالة لأن فعل لبث لا يقتضي مفعولاً به والمظنون أنه تحريف « كتبتُ » .

٥ — وقال في صفحة ٤١ « باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها » أراد كل اسم ظاهر يقع بعد هذه الأفعال المتصلة بضمير المتكلم هو مفعول للفعل . وقد أتى بها متصلة بضمائر بارزة ومستترة لأن الضمير بمنزلة جزء من الكلمة لكونه على حرف واحد تقريباً للمبتدئ لمعرفة الأسماء المنصوبة في غالب ما يجري من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكلام . وقد ذكر أفعالاً متنوعة بعضها أفعال القلوب ولم يجعلها مما ينصب مفعولين جرياً منه على قول الكوفيين ان أفعال القلوب لا تنصب إلا مفعولاً واحداً ، وان المنصوب الثاني بعده حال لازمة غالباً وهو قول وجيه ، ويا ليتهم جروا عليه في باب كان . وكرر المنصوبات في أمثلته للتدريب على معرفة الفرق بين المفعول وبين ما هو حال منه أو نعت له .

٦ — وقال (في صفحه ٤١) « وأخبارها مرفوعة » ، أراد بأخبارها ما به تمام الخبر إذا ضم إلى هذه الحروف وهو المبتدأ الذي يخبر عنه بحروف الجر أو بالظروف أو بالأوصاف الملازمة للإضافة غالباً ، أي إذا كان هنالك ما يخبر عنه ، وكذلك ليستثنى منه حرف الاستثناء ولا يندرج في هذا الحكم نحو معاذَ وسبحانَ وأي (في صفحة ٤٦) .

٧ — وقال (في صفحة ٤٥ « وحاشى » فعدها مع الحروف التي يُخفض الاسم بعدها وهذا واضح في أنه يجعلها حرف جر ، وهذا موافق لنحاة البصرة وقد وافقهم الفراء من الكوفيين . وأما جمهور الكوفيين فيجعلون حاشى فعلاً ماضياً فينصب الاسم بعده ، كما نسبه اليهم ابن مالك في التسهيل والسيوطي في الأشباه والنظائر ، ولهذا لم يذكر المؤلف حاشى في باب الاستثناء لأن الذين يجعلون حاشى حرف جر لا يجيزون نصب الاسم بعدها . وما وقع في الألفية يوهم جواز الوجهين وذلك من اختياراته جمعا بين المذهبين .

٨ — وقال (في صفحة ٤٦) : « والكاف واللام والباء إذا كن زوائد » أراد بالزوائد أنها ليست من الحروف الأصلية في الكلمة ، والقصد من هذا زيادة التوضيح للمبتدئ لأن هذه الحروف الثلاثة لما كان كل منها موضوعاً على حرف واحد كانت معرضة لأن تشبه بالحروف الأصلية في الكلمات مثل كاف كلام ، ولام لِصاب (اسم مكان) وباء بَيات .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٩ — وقال (في صفحة ٤٩) : « وقال في باب الأمر ولا تنس نصيبك من الدنيا » ، المثال من قبيل النهي ، وعبر عنه المؤلف بالأمر تسامحاً لأصول التربية والتعليم لأن النهي عن الشيء أمر بضده فقوله ولا تنس نصيبك من الدنيا المقصود منه اذكر نصيبك من الدنيا ، والاستعمال العربي في ذلك واسع وقد جاء عكسه أي إطلاقُ النهي عن شيء وارادة فعل ضد النهي عنه في قول أبي حية النميري :

فَقُلْنَ لها سِرّاً فَدَيْناكِ لا يَرُحْ صحيحاً وإن لم تقتليه فأَلْئِمِ

فقابل قولهن (لا يرح صحيحاً) بقولهن وان لم تقتليه فألئم .

١٠ — وقال في صفحة ٥٢ « والنصب يأتي من اثني عشر وجهاً — ثم قال — والمدحُ والذمُّ » . الظاهر انه جعل المدح والذم وجهاً واحداً ، وهو المسمى القطع في الاصطلاح المعروف ، وبذلك تصير الوجوه المذكورة في التفصيل أحد عشر فيكون قد سقط من النسخة الوجه الثاني عشر وهو الحالُ وذلك ما يقتضيه قوله في باب تفسير النصب (صفحة ٥٦) « والحال قول الله عز وجل — إلى قوله — وهو التمكن » فإنه مثّل للحال بعد أن مثّل لخبر المعرفة في صفحة ٥٧ فعلمنا أنهما عنده متغايران .

١١ — ثم قال في صفحة ٥٢ « وخبرُ المعرفة » وهذا لقب غريب قلق أطلقه المؤلف على نوع من أنواع المنصوبات ، ولا نعرف هذا اللقب في غير هذا الكتاب ، ولعله مما وضعه مؤلفه قبل أن يستقر الاصطلاح على العناوين النحوية وتقسيماتها ، وقد أومأ المؤلف إلى مراده من خبر المعرفة باب تفسير النصب صفحة ٥٦ بأمثلة ثلاثة وقع فيها المنصوب الذي سماه خبرَ المعرفة ، منصوباً على معنى الحال في الاصطلاح المعروف عندنا في علم النحو ، فتبين أنه أراد بلفظ « خبر » معنى الخبر اللغوي ، أي ما هو إخبار وحكم في المعنى أي ما يفيد الإعلام بأن ذلك الوصف اتصفت به ذات ، ولا يريد المؤلف بلفظ خبر ما اصطلح عليه النحاة والمؤلفُ من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

جملتهم أعني خبر المبتدأ الذي ذكره المؤلف في عد المرفوعات بقوله « والابتداء وخبره » صفحة ٥١ و ٥٤ وقوله « وترفع الأخبار » صفحة ٦٢ ، وقوله وتنصب الأخبار صفحة ٦٤ .

وليس في تقييد لفظ خبر باضافته إلى المعرفة بقوله « وخبر المعرفة » ما يُخرج خبر المبتدأ ، لأنّ خبر المبتدأ لا يكون إلا خبراً عن معرفة لأن تعريفَ المبتدأ المبتدأ متعين لفظاً أو تأويلا .

فتعين أن المؤلف أراد بقوله خبر المعرفة الخبر الذي ليس خبرَ مبتدإ ووقع إخباراً عن معرفة ، لأن خبر المبتدأ اشتهر عندهم بلقب خبر المبتدأ ، فخرج عن مفاد قوله خبر المعرفة لأن له لقباً آخر معروفاً شائعا .

وخرج أيضاً الخبر الذي أصله خبر مبتدأ وأدخلت عليه النواسخ كانَ وأخواتها وإن واخواتها فلا جرم أنه أراد بخبر المعرفة ضرباً من ضروب الحال صالحاً لأن يُلقب بهذا اللقب الاضافي — خبر المعرفة — فان الحال خبر في المعنى . قال عبد القاهر : « الحالُ خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال » أي وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة .

فيتحصل أن مراد المؤلف بخبر المعرفة الوصف المُنكّر الواقع بعد معرفة فهو متعين لأن يكون حالاً ، إذ المعرفة لا تحتاج إلى الوصف ، فالوصف بعد المعرفة جار مجرى الخبر وإذْ لم يكن موصوفه صالحاً لمجيء خبرِ مبتدإ بعده لأن ذلك الموصوف لم يكن مبتدأ . فهو غير قابل لأن يكون نعتاً ولا لأن يكون خبر مبتدأ فتعين أن يكون منصوباً على الحال ، فلذلك قال المؤلف « وخبر المعرفة منصوب أبداً ، وأما خبر النكرة فانه تبع لها » صفحة ٦٦ . وعلى هذا الوضع جعل المؤلف الحال قسيماً لخبر المعرفة إذ قال « والحال قوله عز وجل — قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة — نُصِبَتْ خالصة على الحال » صفحة ٥٩ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فتبين من مجموع كلامه انه عنى بخبر المعرفة نوعاً من الحال غير النوع الذي عناه باسم الحال ومثّله بالآية ، أي أن خبر المعرفة هو وصف جرى على معرفة وليس المقصود به الاخبار عنها وتحدثانه لها بل المقصود به وصفها وليس موصوفه بصالح لاجراء النعت لأن الموصوف معرفة فأجري عليه على أنه حال ونُصب ولذلك قال « وخبر المعرفة منصوب أبدا » صفحة ٦٦ . وهذا قد يكون جارياً على معرفة هي خبر عن مبتدأ مثل (هذا عبدُ الله مقبلا) وقد يكون جارياً على معرفة هي فاعلٌ نحو قام فلان خاطباً ، أو على معرفة هي مفعول نحو قوله تعالى « إنا أنزلناه قرآناً عربياً » . وهذا النوع يشمل الحال المنتقلة كما في مثال هذا عبدالله مقبلاً ، والحالَ اللازمة كما في آية « وهذا بعلي شيخاً » . والمراد بالحال الوصف الذي قصد به الاخبار والحدثان فكان المتكلم به مخيراً بين أن يعتبره وصفاً جرى على معرفة فينصبه ، وبين أن يعتبره إخباراً فيرفعه إذا كان فيما قبله من الكلام ما يصلح لأن يكون مبتدأ وإن يكون الوصف خبراً عنه ثانياً مثل خالصةً في الآية فانه منصوب في قراءة كثير من القراء ومرفوع في قراءة نافع ، ولا شك أن المؤلف يراعي ذلك وهذا النوع غالب استعماله في الحال المنتقلة ، ولا مانع من أن يكون حالاً لازمة لأن الحال اللازمة لا تنافي إفادة التجدد ، إذ حقيقة التجدد تخالف الانتقالَ بالعموم والخصوص الوجهي .

فإذا أراد به المتكلم الحال فنصبه كان مفيداً أنه وصف مُتمكن ، ولذلك قال المؤلف « نُصِبَت خالصة على الحال وهو التمكن » ، فإن أراد الاخبار فرفعه كان مفيداً التجدد والحدوث . وهذا فرق ينبغي أن يُعدّ من فروق الخبر إذ هو بعلم المعاني أعلق ، وقد تضيق عنه عموم الأفهام وفهم المُبتدىء عنه أضيق .

(يتبع) محمد الطاهر ابن عاشور

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net